

التقرير السنوي للجنة المراجعة عن نتائج المراجعة السنوية لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية بالشركة ومدى كفاية نظام الرقابة الداخلية بالشركة للعام المالي المنتهي في 2024/12/31م لشركة لين الخير للتجارة

أولاً : نبذه مختصرة عن لجنة المراجعة :

لجنة المراجعة هي لجنة مستقلة تشكل بقرار من مجلس ادارة الشركة وفقا الى ما نصت اليه احكام المادة (47) من لائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية وتختص لجنة المراجعة بمراقبة أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية فيها , وكذلك السياسات المحاسبية والاشراف على أعمال المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين وقد تم تعيين اللجنة بموجب اجتماع الجمعية العامة العادية بتاريخ في 2022/11/20م وتتألف لجنة المراجعة من (3) ثلاثة أعضاء وهم

1. الاستاذ/ شاكرا عبدالكريم حسين الصائغ – رئيسا.
2. الاستاذ/ مصعب باسم فخري عفانه – عضوا.
3. الأستاذ / حاتم عبدالعزيز سعود العسكر – عضوا.

وتنتهي مدة عضويتهم بتاريخ انتهاء دورة المجلس الحالي

ثانياً : أداء لجنة المراجعة للعام المالي 2024م

قامت لجنة المراجعة خلال العام 2024م بعقد عدد من الاجتماعات الخاصة بأعمال مراقبة مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية والتي نعرض ادناه موجزا عن الاعمال التي قامت لجنة المراجعة بمتابعتها خلال السنة المالية المنتهية في 2024/12/31م, وكان اجتماعات اللجنة خلال العام عدد (4) اجتماعات والتي تتفق مع خطة اللجنة المعتمدة والمتفقة مع لائحة حوكمة الشركات وهي كما يلي :

- 1- اجتماع لجنة المراجعة رقم 1 المنعقد في مقر الشركة الرئيسي بالرياض بتاريخ 2024/01/07م
- 2- اجتماع لجنة المراجعة رقم 2 المنعقد في مقر الشركة الرئيسي بالرياض بتاريخ 2024/03/30م
- 3- اجتماع لجنة المراجعة رقم 3 المنعقد في مقر الشركة الرئيسي بالرياض بتاريخ 2024/07/30م
- 4- اجتماع لجنة المراجعة رقم 4 المنعقد في مقر الشركة الرئيسي بالرياض بتاريخ 2024/12/29م

ثالثاً مهام ومسئوليات لجنة المراجعة :

أعمال تدخل في نطاق اختصاصها وأبرزها :

- 1- مراجعة واعتماد خطة المراجعة الداخلية للعام المالي 2024م.
- 2- الاشراف على إدارة المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ خطة المراجعة المعتمدة للعام المالي 2024م.
- 3- تقييم أداء وقوة النظام المالي خلال العام 2024م.
- 4- دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ التوصيات الهامة الواردة في تقارير المراجعة الداخلية.
- 5- اجتمعت اللجنة منفردة مع مراجع الحسابات الخارجي.
- 6- دراسة جميع صفقات الأطراف ذات الصلة كما حددتها النظم والقواعد واللوائح المطبقة.
- 7- دراسة مدى فاعلية عملية تحديد المخاطر الهامة لنشاط الشركة وتقييمها وإعداد التقارير عنها وأسلوب إدارة الشركة لتلك المخاطر ورفع التوصيات المناسبة في هذا الصدد إلى مجلس الإدارة .
- 8- دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية الموحدة للعام المالي المنتهي في 2024/12/31م وملاحظات المراجع على القوائم المالية ومتابعة ما تم بشأنها ونتائج مراجعة العام المالي للشركة مع المراجعين الخارجيين وممثلي الإدارة المناسبين ورفع التوصية للنظر باعتمادها إلى مجلس الإدارة .
- 9- الاشراف على مراجع الحسابات.
- 10- دراسة خطاب الإدارة الصادر من مراجع الحسابات.
- 11- دراسة تقارير الالتزام التي تعكس مدى الالتزام بالمتطلبات النظامية ومتابعة تنفيذ التوصيات المتضمنة في التقارير.
- 12- مراجعة السياسات والممارسات المحاسبية المهمة بما في ذلك مدى ثبات هذه السياسات سنوياً.
- 13- فضلاً عن المسؤوليات المذكورة بعالية تأخذ لجنة المراجعة على عاتقها تنفيذ أي مهام أخر توكلها إليها مجلس الإدارة وتقدم للمجلس تقريراً دورياً عما قامت به اللجنة من عمليات فحص وتوصياتها في هذا الشأن.
- 14- إقرار تقرير مراجع الحسابات الخارجي للعام المالي 2024م.
- 15- دراسة عروض مراجع الحسابات وتوصية اللجنة الى المجلس بشأن المحاسب القانوني المرشح وتقرير اللجنة الى الجمعية العامة للسنة المنتهية في 2024/12/31م

رابعاً : نظام الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر :

- 1- الإجراءات الرقابية وفعاليتها في غاية الأهمية وتلعب دوراً محورياً في تحقيق أهداف الشركة وإدارة الشركة مسؤولة عن إعداد نظام شامل وفعال للرقابة الداخلية
- 2- يستند نظام الرقابة الداخلية على رؤية وتقدير إدارة الشركة لوضع نظام رقابة يتناسب مع الأهمية النسبية للمخاطر المالية وغيرها من المخاطر الكامنة في أنشطة الشركة وبقدر معقول من التكلفة والمنفعة لتفعيل ضوابط رقابية محدودة
- 3- تم تصميم نظام الرقابة الداخلية بغرض إدارة مخاطر عدم تحقيق الأهداف وليس لتفاديها وبالتالي فإن نظام الرقابة الداخلية مصمم لإعطاء تأكيدات معقولة لتفادي الأخطاء الجوهرية والخسائر المتعلقة بها .
- 4- لجنة المراجعة تراجع بشكل دوري التقارير التي تعد من المراجعين الداخليين والخارجيين وتتضمن هذه التقارير تقييم لكفاية وفعالية الرقابة الداخلية.

خامساً : رأي لجنة المراجعة :

استناداً على التقارير الدورية التي عرضت على اللجنة في عام 2024م من قبل كل من إدارة المراجعة الداخلية وإدارة الالتزام والمراجعين الخارجيين وتقارير الإدارة التنفيذية وإدارة المخاطر ترى لجنة المراجعة سلامة وفعالية كفاءه الضوابط المالية والتشغيلية والداخلية وإدارة المخاطر وأنه لا يوجد ثغرات رقابية أو ضعف جوهري في أعمال الشركة خلال العام المالي 2024م بما يؤثر على سلامة وعدالة القوائم المالية للشركة .

كما ترى لجنة المراجعة أن نظم الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر المطبقة في الشركة خلال العام المالي 2024 ذات فاعلية وكفاية مناسبة لحجم ونشاط الشركة، ولا توجد لديها أي ملاحظات جوهريّة أو قصور في إجراءات الرقابة الداخلية

سادساً: الخاتمة :

تؤيد لجنة المراجعة التأكيدات والاقراءات السنوية من قبل الإدارة التنفيذية وإدارة المراجعة الداخلية بعدم وجود أي قصور قد يؤثر على التقارير المالية للسنة المنتهية في 2024/12/31م وتؤكد اللجنة بأن الشركة لديها نظام رقابة داخلية سليم وفعال بدرجة معقولة من حيث التصميم والتطبيق ولا يوجد شك يذكر في قدرة الشركة على مواصلة أعمالها وخلال العام لم يكن هناك ملاحظات جوهريّة تتعلق بفعالية نظام وإجراءات الرقابة الداخلية في الشركة – علماً بأن أي نظام رقابة داخلية – بغض النظر عن مدى سلامة تصميمه وفاعلية تطبيقه لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً .

والله الموفق ,,,,,,

رئيس لجنة المراجعة ,,,,

شاكر عبدالكريم حسين الصائغ



"تقرير المراجع المستقل"

إلى السادة / مساهمي شركة لين الخير للتجارة
(شركة مساهمة سعودية مدرجة)
الرياض - المملكة العربية السعودية

التقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة لشركة لين الخير للتجارة (شركة مساهمة سعودية مدرجة) - وشركتها التابعة التي (يشار إليهما معاً بلفظ "المجموعة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة، وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة للقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية .

وفي رأينا، فإن القوائم المالية الموحدة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، وأدائها المالي الموحد وتدفعاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. و مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة" الوارد في تقريرنا، ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً للميثاق الدولي لتسوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، وقد فينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

الأمر الرئيسية للمراجعة

إن الأمر الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور وفيما يلي وصف الأمر الرئيسية للمراجعة وكيفية معالجتها:

الأمور الرئيسية للمراجعة	الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمور الرئيسية للمراجعة
الإعتراف بالإيرادات: خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، بلغت إجمالي إيرادات المجموعة ٢٤٦ مليون ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م: ٢٥١,٣ مليون ريال سعودي). يتم إثبات الإيرادات من بيع الخضار والفواكه في نقطة من الزمن وعند انتقال السيطرة إلى العميل. يستمر وجود ضغوطات على المجموعة لتحقيق الأهداف والتوقعات مما قد يؤدي إلى وجود تحريفات في الإيرادات. ويعتبر الاعتراف بالإيرادات أمر مراجعة رئيس حيث تعد الإيرادات مقياساً رئيساً لأداء المجموعة بالإضافة إلى وجود مخاطر متصلة واحتمال قيام الإدارة بتجاوز الإجراءات الرقابية لإثبات الإيرادات. يرجى الرجوع للإيضاح رقم (٣) السياسات المحاسبية المهمة و إيضاح رقم (٢٢) للإيضاح ذات الصلة حول القوائم المالية الموحدة المرفقة.	تضمنت إجراءات المراجعة التي قمنا بها من بين أمور أخرى بناء على حكمنا المهني ما يلي: - تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتعلقة بالإعتراف بالإيرادات من خلال الأخذ في الاعتبار متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) المعتمد في المملكة العربية السعودية "الإيراد من العقود مع العملاء". - تقييم التصميم والتطبيق واختبار مدى الفاعلية التشغيلية للإجراءات الرقابية للمجموعة، بما في ذلك الإجراءات الرقابية لمكافحة الغش عند إثبات الإيرادات وفقاً لسياسة المجموعة. - إجراء اختبارات قطع للإيرادات التي تمت في بداية أو نهاية السنة لتقييم ما إذا كانت الإيرادات قد تم إثباتها في الفترة الصحيحة. - إجراء اختبارات تفصيلية لمعاملات الإيرادات، على أساس العينة، والتحقق من المستندات المؤيدة، للإعتراف بالإيراد وذلك لضمان دقة وصحة إثبات الإيرادات. - تقييم مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة التي قامت الإدارة بإدراجها في القوائم المالية الموحدة المرفقة.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)
إلى السادة / مساهمي شركة لين الخير للتجارة
(شركة مساهمة سعودية مدرجة)
الأمور الرئيسية للمراجعة (تتمة)

الأمور الرئيسية للمراجعة	الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمور الرئيسية للمراجعة
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة بشأن خسائر انخفاض قيمة الذمم المدينة التجارية بلغ إجمالي رصيد الذمم المدينة التجارية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، مبلغ ٨٧,٧ مليون ريال سعودي (٢٠٢٣م: ٨٠,٧ مليون ريال سعودي) بعد خصم مخصص خسائر ائتمانية متوقعة بمبلغ ٤٦٧,١٤١ ريال سعودي (٢٠٢٣م: ٢٣١,٥٨٧ ريال سعودي) إن تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة عملية ذاتية ويخضع بدرجة كبيرة للأحكام والتقدير والافتراضات الجوهرية التي تطبقها الإدارة لتحديد الخسائر المتوقعة. ويتطلب ذلك من الإدارة تحديد معدل الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل الذمم المدينة التجارية القائمة بناءً على الخبرة السابقة للمجموعة والظروف السائدة في السوق بالإضافة إلى التقديرات المستقبلية. لقد اعتبرنا هذا الأمر من الأمور الرئيسية للمراجعة نظراً للأحكام المطبقة والافتراضات والتقدير التي تم إجراؤها عند تطبيق طريقة خسائر الائتمان المتوقعة بإنخفاض قيمة الذمم المدينة التجارية وما له من تأثير محتمل على القوائم المالية الموحدة للمجموعة. يرجى الرجوع للإيضاح رقم (٣) السياسات المحاسبية المهمة و الإيضاح رقم (١١) للإفصاح ذات الصلة حول القوائم المالية الموحدة المرفقة.	تضمنت إجراءات المراجعة التي قمنا بها من بين أمور أخرى بناءً على حكمنا المهني ما يلي: - قمنا بالحصول على فهم وآخر المستندات المتعلقة بتقييم الإدارة للخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل الذمم المدينة التجارية. و قمنا بمقارنة السياسة المحاسبية للمجموعة لمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ومنهجية خسائر الائتمان المتوقعة مع متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي (٩). - تقييم المنهجية التي طبقها المجموعة والتطبيق فيما يتعلق بمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي (٩)، قمنا بتقييم منهج المجموعة في تقدير مدى احتمالية التعثر عن السداد، ومدى تضمين المعلومات المتعلقة بالتوقعات المستقبلية في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وكذلك التغيرات في معيار قياس الخسارة عند التعثر عن السداد. - قمنا بمراجعة مدى ملائمة معايير المجموعة وحكمها في تحديد الذمم المدينة التجارية التي انخفضت قيمتها بشكل فردي. - قمنا باختبار اكتمال ودقة البيانات، على أساس العينة، التي تدعم احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة. - تقييم مدى كفاية الإفصاحات التي قامت الإدارة بإدراجها في القوائم المالية الموحدة المرفقة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي (٩)، والمعيار الدولي للتقرير المالي (٧) الأدوات المالية: "الإفصاح".

المعلومات الأخرى

تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٤، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير المراجع عنها. والإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في تقريرها السنوي، و من المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاح لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ونحن لا نبيد أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه عندما تصبح متاحة، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو محرفة بشكل جوهري بأية صورة أخرى. وإذا توصلنا إلى وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى العمل الذي قمنا بتنفيذه، فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة. وليس لدينا ما نقرر عنه في هذا الشأن

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة كذلك عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في المجموعة.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى السادة / مساهمي شركة لين الخير للتجارة
(شركة مساهمة سعودية مدرجة)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من التحريف الجوهرى، سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهرى متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهرية إذا من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها أو ف مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهرى في القوائم المالية الموحدة وتقييمها، سواء كانت بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهرى الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهرى متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهرى، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو علينا أن نعدّل رأينا في حال عدم كفاية تلك الإفصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.
- تخطيط وتنفيذ عملية مراجعة المجموعة للحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو وحدات الأعمال ضمن المجموعة كأساس لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة للمجموعة. نحن مسؤولون عن توجيهه والإشراف ومراجعة العمل التدقيقى المنفذ لأغراض مراجعة المجموعة. ونحن نظل مسؤولين بشكل كامل عن رأينا في المراجعة.

نحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نتعرف عليها أثناء المراجعة.

ونفقد أيضاً المكلفين بالحوكمة بأننا إلترزنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى، التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، ونبلغهم أيضاً عند الاقتضاء بالتدابير الوقائية ذات العلاقة.

ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، ومن ثم تُعد هذه الأمور هي الأمور الرئيسية للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر. أو مالم نر، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع إلى حد معقول بأن الإفصاح عن هذا الأمر سوف يؤدي إلى نتائج سلبية تفوق منافع المصلحة العامة من هذا الإفصاح.

شركة آر إس إم المحاسبون المتحدون للإستشارات المهنية



لنا

محمد بن فرحان بن نادر

ترخيص رقم ٤٣٥

الرياض- المملكة العربية السعودية

٢٦ رمضان ١٤٤٦ هـ (الموافق ٢٦ مارس ٢٠٢٥ م)